

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سلسلة أجوبة الشيخ العالم عطاء بن خليل أبو الرشته أمير حزب التحرير)

على أسئلة رواد صفحته على الفيسبوك "فقهية")

جواب سؤال: توريث ذوي الأرحام

إلى Yuce Ulfa

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعد التحية، يا شيخنا الجليل حفظك الله ورعاك،

ورد في كتاب الأموال في دولة الخلافة في الباب "مال من لا وارث له" ص ١١٨ ما يلي: "كل مال، منقولا كان، أو غير منقول، مات عنه أربابه، ولم يستحقه وارث بفرض، ولا تعصيب، بأن يكون الشخص قد مات، ولم يكن له ورثة، من زوجة، أو أولاد، أو آباء، أو أمهات، أو إخوة، أو أخوات، أو عصابات، فإن هذا المال ينتقل إلى بيت المال ميراثا." السؤال هو: هل هذا يعني أن الحزب يتبنى عدم توريث ذوي الأرحام عند عدم ذوي الفروض وعدم العصابات؟ أي إذا مات شخص ولا يوجد له ورثة من ذوي الفروض ولا العصابات، ولكن يوجد أقارب من ذوي الأرحام، في هذه الحالة هل ينتقل مال تركته إلى بيت المال ميراثا ولا يستحق ذوو الأرحام شيئا من تركته؟ وإذا كان، فكيف بما روي عن سهل بن حنيف، أن رجلا رمى رجلا بسهم، فقتله، ولم يترك إلا خالا، فكتب فيه أبو عبيدة إلى عمر، فكتب إليه عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» (رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد وابن حبان) وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَالِي (وَرُبَّمَا قَالَ: إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ) وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقَلُ لَهُ وَارِثُهُ وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ» (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والطحاوي وابن حبان والحاكم والبيهقي وابن الجارود) وروى أبو عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» (رواه الترمذي والدارقطني) قال الترمذي: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَنْبُطُ أَنَّ الْخَالَ وَارِثُ، وَالْخَالُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ. وَرَوَى عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ قَالَ: تَوَفِّي ثَابِتُ بْنُ الدَّحْدَاحَةِ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا وَلَا عَصْبَةً فَرَفَعَ شَأْنَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهُ عَاصِمُ بْنُ عَدِي «هَلْ تَرَكَ مِنْ أَحَدٍ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَرَكَ أَحَدًا. «فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالَهُ إِلَى ابْنِ أُخْتِهِ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَنْدَرِ» (قال السيوطي في جامع الحديث: سعيد بن منصور وسنده صحيح) وروى عن واسع بن حبان قال توفي ثابت بن الدحداحة وكان رجلا أتيا في بني أنيف أو في بني العجلان فقال النبي ﷺ: «هل له من وارث؟» فلم يجدوا له وارثا. قال: «فدفع النبي ﷺ ميراثه إلى ابن أخته أبي لبابة بن عبد المنذر» (مصنف عبد الرزاق).

أشكرك كثيرا على اهتمامك وجوابك يا شيخنا الجليل، وجزاك الله خيرا، وجعل الله النصر والتمكين على يدك أمين. ومعدرة عن طوال السؤال. أختك أم فقيه عبد الرحمن.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته:

قبل الإجابة على هذا السؤال يحسن أن نبين ما يلي:

ينقسم من لهم صلة قرابة بالميت في علم الموارث إلى ثلاثة أقسام:

١- أصحاب الفروض وهم الذين لهم أنصبة مقدره من الميراث نص عليها الشرع.

٢- العصبات وهم الذين ليس لهم أنصبة وفروض مقدره من الميراث ولكن الشرع نص عليهم بأخذ ما يبقى من الميراث.

٣- ذوو الأرحام وهم سائر الأقارب الذين ليسوا أصحاب فروض ولا عصبات، وهم عشرة أصناف: الخال والخالة، والجد لأم، وولد البنت وولد الأخت، وبنت الأخ، وبنت العم، والعمه، والعم لأم، وابن الأخ لأم ومن أدلى بأحد منهم.

ولا خلاف بين المسلمين في أن أصحاب الفروض والعصبات يرثون لورود أدلة واضحة في ذلك، فأيات المواريث والأحاديث الصحيحة، أدلة واضحة على كونهم يرثون... وأما ذوو الأرحام فقد وقع خلاف في توريثهم في عهد الصحابة والتابعين والفقهاء من بعد...

فمن قال بتوريثهم من الصحابة علي وابن مسعود وابن عباس في أشهر الروايات عنه... ومن التابعين شريح والحسن البصري...

وممن قال بعدم توريثهم من الصحابة زيد بن ثابت وابن عباس في رواية عنه... ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير...

وذهب الشافعي إلى أنه لا ميراث لهم وأن بيت المال أولى منهم... وقال أبو حنيفة: ذوو الأرحام أولى بالميراث من بيت المال...

وهكذا فإن المسألة خلافية، وإنى أجيبك وفق الراجح لدينا:

١- نعم إن الحزب يتبنى الرأي القائل بعدم توريث ذوي الأرحام عند انعدام أصحاب الفروض والعصبات، ويظهر ذلك من النص الذي نقلته السائلة من كتاب الأموال في دولة الخلافة، وأوضح منه هو ما جاء في النظام الاجتماعي تحت عنوان: "صلة الأرحام" من قوله:

(وقد جعل الإسلام الأقارب قسمين أحدهما الأقارب الذين يمكن أن يرثوا الشخص إذا مات. والثاني أولو الأرحام. أما الذين لهم حق الإرث فهم أصحاب الفروض والعصبات، أما ذوو الأرحام فهم غير هؤلاء، وهم من لا سهم لهم في الميراث وليسوا بعصبة. وهم عشرة أصناف: الخال والخالة، والجد لأم، وولد البنت وولد الأخت، وبنت الأخ، وبنت العم، والعمه، والعم لأم، وابن الأخ لأم ومن أدلى بأحد منهم. وهؤلاء لم يجعل الله لهم نصيباً في ميراث الشخص مطلقاً.) انتهى، فنحن نتبنى هذا الرأي لرجحان أدلته عندنا.

٢- فإذا مات شخص وليس له وارث من أصحاب الفروض والعصبات، فإن ميراثه مستحق لبيت مال المسلمين، أي أن بيت مال المسلمين هو وارثه، والدليل على ذلك:

- أخرج الحاكم في المستدرک وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ: عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرِ الْهَوَزَنِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ الْكِنْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ أَرِثُ مَالَهُ...»

- وأخرج ابن حبان في صحيحه عن رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرِ الْهَوَزَنِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ...».

- وأخرج ابن ماجه في سننه عن رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرِ الْهَوَزَنِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ الشَّامِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ عَنْهُ وَارِثَهُ...»

فهذه الأحاديث صريحة، وواضحة الدلالة، في أن الشخص إذا مات وليس له وارث، فإن وارثه يكون هو الرسول ﷺ، لأنه ولي المؤمنين كافة، ومولى من لا مولى له، ومن بعده انتقلت الولاية إلى الخليفة، وأصبح

الخليفة هو ولي المؤمنين كافة، ومولى من لا مولى له، ووارث من لا وارث له، وراثته الخليفة لا تكون لنفسه، وإنما لبيت مال المسلمين، وبذلك يتحول ميراث من لا وارث له، من الأملاك الخاصة، إلى ملكية الدولة، ويوضع في بيت المال، في ديوان الفيء والخراج، ويتصرف فيه الخليفة وفق ما يراه في مصالح المسلمين.

٣- أما لماذا يتبنى الحزب أن ذوي الأرحام لا يرثون، فذلك لأن أدلة الميراث من الكتاب والسنة جاءت مفصلة ومبيّنة أحكام الميراث ومستحققيه وهم:

- أصحاب الفروض، ومن هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ...﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أُمَّةٍ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ...﴾

- والعصابات، ومن هذه الأدلة قوله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال النبي ﷺ قال: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» أي لأقرب وارث من العصابات، جاء في فتح الباري (قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصابة، وقال ابن بطال المراد بأولى رجل أن الرجال من العصابة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحقق دون من هو أبعد فإن استووا اشتركوا...)

ولم ترد أدلة تجعل لذوي الأرحام نصيباً من الميراث، وقد أكد النبي ﷺ هذا المعنى في الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي أمامة الباهلي قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، وهذا الحديث في خطبة حجة الوداع، وهي من آخر ما تكلم به النبي ﷺ قبل موته، وهو في موضوع الإرث، ومنه يتبين أن مستحقي الميراث هم من جعل الله سبحانه لهم حقوقاً في الميراث وفق ما جاء في كتاب الله تبارك وتعالى وما جاء في سنة رسول الله ﷺ، وهم أصحاب الفروض والعصابات، ولا يدخل فيهم ذوو الأرحام حيث لم يجعل الله سبحانه لهم نصيباً من الميراث.

٤- أما ما جاء في السؤال من روايات بأن ذوي الأرحام لهم حق في الميراث، فهي ليست كذلك، وسنستعرضها كما يلي:

أ- روى الترمذي في سننه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: كَتَبَ مَعِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»... لكن هناك رواية أخرى تبين العلة، فقد روى أبو داود في سننه عن المقدم، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَالِيَّ» وَرُبَّمَا قَالَ: «إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورِثْتَهُ، وَأَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلْ لَهُ وَارِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ»، وبالجمع بين الحديثين يتبين أن الخال المقصود هنا هو الذي «يعقل عنه» أي يكون من عاقلته، (والعاقله هم العصابات فقط، وأما غيرهم من الإخوة من الأم وسائر ذوي الأرحام والزوج وكل من عدا العصابات فإنهم ليسوا من العاقله. والعاقله هم عصابة الرجل، وهم أخوته وأعمامه وأولادهم وأن سفلوا... وهم الذين يدفعون دية القتل الخطأ حيث تدفعها العاقله وحدها، وعاقله الرجل هم عشيرته: إخوته وأعمامه وأولاد عمه حتى الجد الثالث...) العقوبات - باب لمن تدفع الدية.

وعليه فإن الخال المقصود في الحديث هو الذي يكون من العصابة كأن يتزوج رجل من ابنة عمه فيكون خال ولده ابن عمه أي من العصابة وليس فقط من ذوي الأرحام، أي أن الحديث يدل على أن من مات ولم يكن له ورثة من أصحاب الفروض وكان له خال من عصبته فإنه يرث، وإن تَرِثَ العصبَةُ في هذه الحالة فلا خلاف.

ب- جاء في سنن سعيد بن منصور وفي كنز العمال عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال: «توفى ثابت بن الدحاحة ولم يدع وارثاً ولا عصبه فرفع شأنه إلى رسول الله ﷺ فسأل عنه عاصم بن عدى هل ترك من أحد فقال يا رسول الله ما ترك أحداً فدفع رسول الله ﷺ ماله إلى ابن أخته أبي لبابة بن عبد المنذر» وقال عنه السيوطي في جامع الحديث "سنده صحيح"، فواضح من هذه الرواية أن ثابت بن الدحاحة لم يدع وارثاً ولا عصبه، أي لم يترك مستحقاً للميراث، وأن النبي ﷺ هو الذي دفع ماله إلى ابن أخته لا أنه أعطاه حقاً في الميراث، أي تصرف ﷺ بوصفه إماماً فأعطى المال ابن أخته بما جعل له ﷺ من حق التصرف بهذا المال، فهذا الحديث دليل على أن ذوى الأرحام ليسوا أصحاب حق في الميراث وليس دليلاً على أنهم يرثون. وهذا واضح في أول الرواية: (ولم يدع وارثاً ولا عصبه).

ويؤكد ذلك أن الرسول ﷺ سئل عن ميراث العممة والخالة، فقال ﷺ (لا ميراث لهما)، والحديث بتمامه: أخرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ: عَنِ ابْنِ عُمرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ رَجُلٌ تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُمَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ رَجُلٌ تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُمَا» ثُمَّ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلِ؟» قَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: «لَا مِيرَاثَ لهُمَا» وَالْعَمَّةُ وَالْخَالَةُ مِنْ أَوْلَى الْأَرْحَامِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَجْعَلْهُمَا الرَّسُولُ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ.

ج- لكن حديث أبي لبابة يرشد إلى أن الميت إن لم يكن له ورثة من أصحاب الفروض ولا من العصباء فيعطي الخليفة لذوي الأرحام من تركة الميت، كلها أو بعضها، أي ليس فرضاً أن توضع كلها في بيت المال إن كان للميت ذوو رحم. وهذا لا يتعارض مع قولنا في الأموال من أن مال الميت يكون في بيت المال إن لم يكن للميت ورثة من أصحاب الفروض أو العصباء، وذلك لأن الخليفة هو الذي يتصرف بهذه الأموال وفق ما يراه من مصلحة للمسلمين، فله أن يعطي من تركة الميت لأرحامه إن لم يكن له ورثة من أصحاب الفروض والعصباء. فإذا انعدم بيت مال المسلمين لعدم وجود الخليفة، فإن مال الميت الذي لا ورثة له من أصحاب الفروض والعصباء، هذا المال يدفع إلى ذوي أرحامه، فهم أولى بماله من غيرهم عند فقد الإمام.

هذا هو الراجح في مسألة توريث ذوى الأرحام، والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشته

٢٠ من رمضان ١٤٣٦ هـ

٢٠١٥/٠٧/٠٧ م

رابط الجواب من صفحة الأمير على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/Ata.abualrashtah/photos/a.154439224724163.1073741827.154433208058098/466907093477373/?type=1&theater>